

ROYAUME DU MAROC

Ministère de la Santé



المملكة المغربية
+٠٧١١٨٤+ | ١١٤٧٠٤٥
وزارة الصحة
+٠٤٠٧١٠٧+ | +٨٥٧٤

كلمة البروفيسور الحسين الوردي
وزير الصحة

في

اللقاء الوطني حول
تشجيع التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية

الرباط، 22 أبريل 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

- السيد وزير العدل والحريات،
- السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية،
- السيد الأمين العام للحكومة،
- السيد وزير الاتصال،
- السيدات والسادة، النواب والمستشارين المحترمين؛ ورؤساء لجان القطاعات الاجتماعية بالبرلمان،
- السيد الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى
- السيد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان،
- السيد رئيس الهيئة الوطنية للطببات والاطباء،
- السيد ممثل المنظمة العالمية للصحة بالمغرب،
- السيد الكاتب العام لوزارة الصحة،
- السيد المفتش العام لوزارة الصحة،
- السيدات والسادة القضاة الأفاضل،
- السيد رئيس المجلس الاستشاري لزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية،
- السيدات والسادة رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات ومديري المراكز الاستشفائية الجامعية والمعاهد،
- السادة مديري الإدارة المركزية والمديرين الجهويين للصحة،
- حضرات السيدات والسادة شركاؤنا الاجتماعيين، وممثلي المجتمع العلمي والمجتمع المدني،
- السادة رؤساء المجتمع العلمي، والجمعيات المهنية، والجمعيات المساندة والداعمة للمرضى،
- حضرات السيدات والسادة، أيها الحضور الكريم

إنه لمن دواعي الشرف أن أتوجه إليكم بمناسبة هذا اللقاء الوطني حول تشجيع التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية والذي ننظمه تحت شعار " ومن أعضائي... حياة ".

ويسعدني بهذه المناسبة إحياء النقاش من جديد حول موضوع يحظى باهتمام بالغ في بلادنا، نظرا للتساؤلات والإكراهات التي يعرضها علينا موضوع زرع الأعضاء والأنسجة بالمغرب، في وقت تعرف فيه حاجيات المواطنين في هذا المجال تزايدا مستمرا يصعب الاستجابة له في غياب سياسة استباقية وتشاركية. لقد كان المغرب سباقا على المستوى المغربي في مجال زرع الأعضاء والأنسجة إذ أجريت أول عملية زرع الكلي على المستوى المغربي سنة 1985 بالدار البيضاء، وعملية زرع القلب سنة 1995 بالمركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط، كما أجريت أول عملية لزرع نخاع العظمي بالمركز الاستشفائي ابن رشد سنة

2004. أما زراعة القرنية فلم يبتدئ العمل بها إلا سنة 2009 رغم سهولتها التقنية، وذلك لعدم توفر المغرب آنذاك على بنك للأنسجة، مما اضطره إلى استيراد القرنيات من بنك الأنسجة الأمريكي لفائدة المراكز الاستشفائية الجامعية. وللتذكير فإننا نتوفر حاليا على ثلاث أبنك للأنسجة في كل من المراكز الاستشفائية لمراكش، الرباط والدار البيضاء.

كما عرف المغرب انطلاقا من سنة 2010 إنجاز أول عملية لزراع الأعضاء من مانحين في حالة موت دماغي بموافقة عائلاتهم، وذلك بالمستشفى الجامعي بالدار البيضاء، قبل أن تعمم بالمستشفيات الجامعية الأخرى. كما أنجز المستشفى الجامعي محمد السادس بمراكش سنة 2014، أول عمليتين لزراع الكبد تلتها ثلاث عمليات أخرى في كل من الدار البيضاء والرباط. كما أجريت في المركز الجامعي الحسن الثاني بفاس عمليات معقدة لزراع الأطراف، الأولى من نوعها سنة 2014.

وهنا يمكننا الإشادة بالدعم اللوجستيكي الذي تقوم به وحدات المستعجلات المتنقلة جوا لهذا البرنامج والتي مكنت من نقل كُلية من مراكش إلى البيضاء لفائدة أحد المرتفقين الشيء الذي منح صورة مطمئنة على التنسيق بين الفرق والاستعمال الأمثل للمجهودات والإمكانيات المتاحة.

إن الأنشطة المتعلقة بزراعة الأعضاء والأنسجة من مانحين أحياء أو أموات قد تطورت وتوسعت بشكل واضح، حيث أصبحت كل المستشفيات الجامعية، بالإضافة إلى مستشفى الشيخ زايد والمستشفى العسكري محمد الخامس بالرباط، تتوفر على كل الإمكانيات التقنية والكفاءات البشرية للقيام بها. وقد تم سنة 2014، إنجاز 50 عملية لزراع الكلي من طرف المستشفيات الستة المرخص لها بذلك.

إن هذه المعطيات إن دلت على شيء فإنما تدل على أن المغرب يتوفر والحمد لله على تجربة واستقلالية مهنية اكتسبها من خلال التدخلات الناجعة والعمليات المثمرة. كما يتوفر على الكفاءات العلمية والبنيات التقنية والبيوطبية الحديثة، إسوة بالدول التي قطعت أشواطاً متقدمة في مجال نقل وزرع الأعضاء والأنسجة البشرية.

حضرات السيدات والسادة،

لسد الفراغ القانوني الملحوظ، والاستجابة لمرافعات ومطالب تنظيم مسألة التبرع بالأعضاء، عمل المغرب على وضع ترسانة قانونية لرفع كل التباس أو غموض والحيلولة دون الإساءة لأخلاقية المهنة وصيانة لحقوق المتبرعين والمنتفعين.

وفي هذا الإطار بذلت جهود حثيثة من لدن الفاعلين والعاملين بالمنظومة الصحية، والفقهاء وهيئات التشريع المغربي، تكلفت بوضع ترسانة قانونية في هذا الميدان تشمل علاوة على القانون رقم 16-98 المتعلق بالتبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-99-208 بتاريخ 25 يناير 1999، مرسوم تنظيمي و 06 قرارات تطبيقية.

ومن مميزات القانون المغربي المنظم لزراعة الأعضاء في المغرب هو أنه أكثر صرامة من بين القوانين الأخرى، حيث حسم في كل ما من شأنه التلاعب بأعضاء البشر من خلال المسطرة المثبّعة التي يتحمل فيها المشرفون على العملية مسؤولية كبرى للحيلولة دون محاولة الإتجار في الأعضاء أو أي شيء من هذا القبيل.

ولمعرفة مدى نجاعة وصرامة هذا القانون فإنه إلى حد الآن لم يتم هناك ضبط أي حالة تحاول الإتجار أو التلاعب بالأعضاء البشرية، بل لم يتقدم أي شخص بوضع شكاية لدى المصالح المعنية.

وعلى المستوى التنظيمي، تم تفعيل مجموعة من الأجهزة من ضمنها المجلس الاستشاري لزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية، ولجان زرع الأعضاء بكل من المستشفيات الجامعية الأربعة، والتنسيقيات الاستشفائية وشبكة المستشفيات التي تشتغل على زرع الأعضاء والتي تزايد أداؤها بشكل مضطرب سنة 2014، حيث تم إنجاز 6 عمليات نقل متعددة الأعضاء صاحبته 11 عملية زرع.

ولملاءمة مضامين هذا القانون أدخلت عليه مجموعة من التعديلات، حيث تم إصدار سنة 2013 القانون المنظم لنقل أنسجة القاصرين. وتأسيسا على ذلك أضحى موضوع التبرع بالأعضاء بشكل عام يحظى باهتمام بالغ في أوساط الأطباء والفاعلين السياسيين والحقوقيين والفقهاء و رجال الدين، نظرا للارتفاع الكبير لعدد المصابين بأمراض الكلي بالمغرب، بحيث إن زراعتها في نظر المختصين تبقى البديل الوحيد لإعادة إدماج المرضى وتقليل كلفة المرض على المدى المتوسط والبعيد.

وسيكون من الأجدى، صقل النص القانوني الحالي لفصل الاعضاء عن الأنسجة ووضع آليات تنظيم وتشغيل بنوك الأنسجة وعلاقتها مع المركز الوطني لتحاقن الدم. ونحن على وشك إجراء التعديلات الضرورية وسيتم إطلاقه في إطار مشروع قانون في الشهور المقبلة.

ونظرا لكون عمليات زرع الكلي والانسجة يتم تغطية تكاليفها من طرف نظام التأمين الاجباري على المرض، فقد عملت وزارة الصحة على تسهيل الولوج لحاملي بطاقة الراميد للاستفادة من هذا النوع من العمليات الباهظة التكلفة. وللتذكير فإن أول عملية زرع الكبد في المغرب قد تمت لفائدة أسرة مستقيدة من نظام الراميد. وقد بلغ عدد المستفيدين من عملية زرع الأعضاء والانسجة في إطار هذا النظام أي (RAMED) 164 عملية.

وللحفاظ على هذه الدينامية في إطار تكافئ الفرص والشفافية للاستفادة من الأعضاء والأنسجة الممنوحة من طرف أشخاص متوفون أو أحياء، قامت الوزارة بإصدار دورية وزارية خاصة بالتسجيل في لائحة وطنية لانتظار الاستفادة من عمليات الزرع، وذلك تبعا لقواعد المنح والتوزيع.

وإذا كان المغرب يعتبر من الدول العربية السباقة في مجال زرع الأعضاء البشرية، فإن إنجازاته في هذا المجال لا تتماشى والإمكانات المتوفرة للاستجابة لحاجيات المواطنين. وما زال الناس يبدون بعض التخوفات والتحفظات من التبرع بأعضاء من جسد.

وهكذا وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من طرف وزارة الصحة للإقلاع بمجال زرع الأعضاء والأنسجة، تبقى النتائج ضعيفة مقارنة مع الدول المجاورة والدول المتقدمة. وعلى سبيل المقارنة، بين عامي 2012 و2014، سجلنا 125 عملية لزراع الكلي و5 عمليات لزراع الكبد في حين تقدر الأرقام المسجلة في فرنسا على التوالي بـ 9105 و 3181 لزراع لكلي وزراع الكبد. وفي هذا الصدد وصلت نسبة المتبرعين من بين المانحين الأموات إلى 0.4 لكل مليون شخص في المغرب مقابل 24.8 في فرنسا.

وفي هذا السياق يتضح أن تشجيع المغاربة على التبرع بأعضائهم، مرتبط بإعادة الثقة في المؤسسات والكفاءات والتحسيس بأهمية التبرع كشكل من أشكال التضامن والتكافل الاجتماعيين التي يمكن لقنوات التنشئة

الاجتماعية خاصة المدرسة، والمسجد، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني وخطباء المساجد أن يلعبوا دورا أساسيا في المساهمة في تعديل العديد من المواقف والقناعات التي كونها الناس حول هذه المسألة. وعلى الرغم من الاكراهات التي يطرحها الإقبال والتعاطي مع هذه المسألة والتطبيق السليم لكل القوانين، سيمكن تجاوزها بمواصلة وتقوية الحوار مع المهتمين والفاعلين والهيئة العليا للإفتاء للوقوف على النواقص وبلورة إجراءات تكون الحجر الأساس لتصور مقاربة جديدة للتفاعل مع واقعا والتواصل بغاية تشجيع التبرع بالأعضاء، تحتاج الى تضافر جهود الجميع كل من موقعه. وهذا هو السبب الذي دفعنا الى تنظيم هذا اللقاء الذي نتوخى منه تعبأة المجتمع المدني وكافة الفاعلين والمتدخلين في مجال زرع الأعضاء و الانسجة البشرية لترسيخ هذه الثقافة.

ولتلبية حاجيات المواطنين في مجال زرع الأعضاء والأنسجة لابد أن نصل الى إنجاز سنوي لأكثر من 1000 زرع قرنية، 250 عملية زرع الكلي و300 عملية لزرع نخاع العظام. وللتذكير فقد تمت 16 عملية نقل متعددة الأعضاء من مانحين في حالة موت دماغي إلى حدود الآن، وهذه الحصيلة رغم نوعيتها والتعاون الواعد الذي تسجله بين مستشفياتنا الجامعية، لن تمكننا من الاستجابة لحاجيات المواطنين ومواكبتها.

لذلك لابد من العمل على دعم أخذ الأعضاء والأنسجة البشرية في حالة الموت الدماغى وتشجيع المواطنين على التبرع بأعضائهم. ولقد قررنا جعل 17 أكتوبر من كل سنة، الذي يصادف اليوم العالمي للتبرع، مناسبة وطنية لمواصلة التعبئة الاجتماعية والمدنية والرفع من أنشطة التحسيس والحث على التبرع بالأعضاء والأنسجة.

حضرات السيدات والسادة،

أمام هذه الإكراهات، نحن مدعوون جميعا أكثر من أي وقت مضى، كل حسب موقعه، من مهنيي الصحة، ورجال الدين والفقهاء، والنشطاء في مجال حقوق الإنسان، والمجتمع العلمي والمجتمع المدني بتكثيف الجهود لمعالجة هذه النواقص والانخراط الفعلي والعملى حتى تصبح عملية التبرع واقعا نتعايش معه. إن الجانب الديني يشكل مجالا متسعا للتفكير وطرح الأسئلة، يتعين معه مساهمة المجلس العلمي الأعلى في إيجاد الحلول وتبني المشورة وإنارة الطريق حتى لا تبقى هذه المسألة حكر أعلى مجموعة دون أخرى تتعرض لسوء الفهم، كما هو الأمر بالنسبة لمجلس مجمع الفقه الإسلامي للملكة العربية السعودية الذي أصدر سنة 1988 فتوى خاصة بحالات نقل الأعضاء والأنسجة.

لن أنهي تدخلي هذا دون أن أشير إلى أننا سنسعى دوما الى جعل عملنا هذا يدخل في إطار الاستمرارية لتحسين المكتسبات ومحاربة هشاشة ثقافة التبرع لتشمل كل المواطنين انطلاقا من المعطيات المتوفرة ومن خلال التفكير الذكي في إشراك المجتمع المدني وخطباء المساجد وفق ما تمنحه من فرص لترسيخ التواصل حول هذه المسألة. قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الفرقاء من مهنيين ومؤسسات، الذين يعملون بكد على الرفع من مستوى زرع الأعضاء والأنسجة والتخفيف من الحاجيات الغير الملباة للمرتفقين. أعاننا الله ووفقنا لما فيه خير البلاد، تحت العناية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره. و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.